

الصفة المشبهة باسم الفاعل

د. حمزة النشرفي

من المسائل النحوية التي تهتم الدارسين موضوع الصفة المشبهة باسم الفاعل • فالموضوع تتعدد فيه المسائل وتتنوع وتتشابه، ويكتنف الغموض بعضها فيحتاج الى كشف وايضاح •

فما زمن الصفة المشبهة؟ هل هو الماضي أو الحاضر أو هما معاً؟

وإذا كانت الصفة المشبهة تفيد الثبوت والتوام فكيف يتصور الثبوت في مثل كلمة ظمان وريان وغضبان وفرح؟ ولا يعقل أن يظل المرء ظمان دائماً أو غضبان •

ومن جزئيات هذا الموضوع صيغة فعول التي تصطدم بالقواعد النحوية •

فقد وردت في اللغة صيغ كثيرة على وزن فعول مصوغة من أفعال لازمة فليست للمبالغة لأن المبالغة لا تجيء من الأفعال اللازمة وليست من وادى الصفة المشبهة لأن أفعالها اللازمة مكسورة العين أو مفتوحة، وصيغة فعول ليست قياسية من هذين البابين •

ولا أدعى لنفسي أنني أحصيت كل شيء في الصفة المشبهة، وأزلت كل غامض فيها وكشفت كل مستعلق • بل حاولت راجياً من الله التوفيق وهو نعم النصير •

حمزه النشرفي

الصفة المشبهة باسم الفاعل ضرب من الصفات تجرى على الموصوف في اعرابه جرى اسم الفاعل ، وايست مثله في جريانها على أفعالها في الحركات والسكنات وعدد الحروف ، وانما لها شبه به ، وذلك من قبل أنها تذكر وتؤنث وتدخلها الألف واللام وتثنى وتجمع بالواو والنون كتنقى العرض وباسم الوجه .

وقد عرف - ابن مالك (١) وغيره من النحاة - الصفة المشبهة بأنها صفة استحسن جر فاعلها (٢) معنى باضافتها اليه فان اسم الفاعل لا يحسن فيه ، وذلك لأنه ان كان لازما وقصر ثبوت معناه صار منها وانطلق عليه اسمها ، وان كان متعديا فقد منعه الجمهور (٣) فلا استحسان .

وقد قيد الفاعل بالمعنى لأنه لا تضاف الصفة اليه الا بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا الا من جهة المعنى .
وقد عيب (٤) هذا التعريف بأن استحسان الاضافة الى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها لأن العلم به موقوف على العلم

(١) ابن مالك : شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ . بغداد ص ٦٨٥ .
(٢) ولا يعترض على هذا التعريف بأن من صورها ما تمتنع فيه الاضافة أو تقبح أو تضعف فان الاستحسان باعتبار نوعها وليس بلازم أن يطرد في كل استعمالاتها ، وانما اختصت الصفة المشبهة باستحسان الاضافة لأن اسمى الفاعل والمفعول يمتنع اضافتهما لمرفوعيهما باقيين على معنيهما .
(٣) أى وان قصد ثبوته ، ومن القليل من أجاز بشرط قصد الثبوت وأمن اللبس بالاضافة الى المفعول ، ومنهم من أجاز بشرط قصد الثبوت وحذف المفعول اقتصارا .

(٤) وجه العيب أن هذا التعريف يلزم عليه الدور . وتقريره أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل ، واستحسان اضافتها الى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور .
حاشية الصبان ج ٣ ص ٣ .

بكونها صفة مشبهة وعرفها الأشموني بأنها ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصر نسبة الحدث إلى الموصوف به دون اعادة معنى الحدوث (٥) •

وقد عرفها ابن الحاجب بأنها ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت (٦) •

وقال ابن عصفور : الصفة (٧) المشبهة باسم الفاعل : كل صفة مأخوذة من فعل غير متعد لأنها انما شبهت باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدى فعملت عماله ، ووجه التشبه بينها انها صفة كما أن اسم الفاعل كذلك •

وأنها متحملة للضمير كاسم الفاعل ، وأنها طالبة للاسم بعدها كما أن اسم الفاعل طالب للاسم بعده ، وأنها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع واسم الفاعل كذلك •

فلما أشبهته من هذه الوجوه عملت عمله • فان نقص من هذه الوجوه شيء لم تعمل مثل « أفعل من » هو صفة يتحمل ضميرا تقول محمد أفضل من عمرو أبا ، ولا تقول (٨) : محمد أفضل من عمرو الأب لأنه قد نقص منه التثنية والجمع والتأنيث •

(٥) هذا التعريف يقتضى أن نحو فلان حسن صفة مشبهة ، والنحو لا يسمونها مشبهة الا اذا اختضت أو نصبت كما أنه بهذا التعريف يدخل فى أحوال الصفة المشبهة رفعها معمولها نحو محمد جميلة قراءته •
المصدر السابق ج ٣ ص ٣ ، والتصريح ج ٢ ص ٨٠ •
(٦) الرضى : شرح الكافية فى النحو ج ٢ ص ٢٠٥ •
(٧) ابن عصفور : شرح جمل الزجاجى ج ١ ص ٥٦٦ •
(٨) لا يدخل تحت هذا التعريف • ضامر وشازب • وطالق وان كان بمعنى الثبوت لأنه فى الأصل للحدث • وذلك لأن صيغة الفاعل موضوعة

ونستطيع أن نعرف الصفة المشبهة بأنها صفة أخذت من مصدر فعل لازم لغير تفضيل للدلالة على نسبة الحدث لصاحبه على وجه الثبوت والاستمرار .

وما المقصود بالثبوت والاستمرار ؟

وهذا الأمر يحتاج الى توضيح كي تستريح له النفس فمثل كلمة عطشان وظمآن ، وشبعان صفة مشبهة فكيف يتصور فيها معنى الثبوت والدوام ؟

لنقف أولاً على اتجاه النحاة حول هذا الموضوع ثم نصل بعده بمشيئة الله الى تفسير وتوضيح جامع .

يقول الرضى : والذي أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان ، ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة . لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ، ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن ، سواء أكان في بعض الأزمنة أم في جميع الأزمنة ولا دليل في اللفظ على أحد القيدتين فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن . لكن لما أطلق ذلك ، وام يكن بعض الأزمنة أولى من بعض ، ولم يجز نفيه في جميع الأزمنة لأنك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة الى أن تقوم قرينة على تخصصه (٩) كما نقول كان

للحدوث والحدوث فيها أغلب ، ولهذا اطرده تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كداسن وضائق عند قصد الحدوث .

الرضى : شرح الكافية ج ٢ ص ٢٠٦ .
(٩) الرضى : شرح الكافية ج ٢ ص ٢٠٥ .

هذا حسنا فقبح أو سيصير حسنا أو من الآن حسن فقط فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا (١٠) •

وذكر ابن مالك أن زمن الصفة المشبهة هو الحال : يقول : وصوغها من لازم لحاضر •

غير أن أكثر النحاة لا يشترط أن تكون بمعنى الحال ، وذهب أبو بكر بن طاهر إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة وأجاز أن تقول مررت برجل حاضر الابن غدا فيكون بمعنى المستقبل • وذهب السيرافي إلى أنها أبدا بمعنى الماضي وهو ظاهر كلام الأخفش • قال : والصفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساغ أن يبنى منها قد فعل •

وكيف يتصور معنى الدوام على رأى السيرافي والأخفش بعد أن حدد الزمن بكونه لآماضى فهل يقصد بالماضى ثبوت الصفة في هذا الزمن ولا يمنع أن يكون الزمن ممتدا إلى الحال والاستقبال •

ان تحديد زمن الصفة المشبهة عند السيرافي بكونه في زمن الماضي فقط شيء لا يتفق مع العقل ولا تقبله النفس •

وعكس هذا الرأى كان رأى ابن السراج والفارسي فقد ذهبوا إلى أنها لا تكون بمعنى الماضي وهو اختيار الشلوبين • قال وسواء رفعت أو نصبت لأنك إذا قلت : مررت برجل حسن الوجه فحسن الوجه ثابت في الحال لا تريد مضيا ولا استقبالا •

وإذا كان اختيار الفارسي وابن السراج لزمن الصفة المشبهة

(١٠) في حاشية الصبان : والمراد بالدوام : الثبوت في الأزمنة

الثلاثة • قال الشيخ ياسين ودلالة الصفة المشبهة على الدوام عقلية لاوضعية لأنها لما لم تدل على التجدد ثبت لها الدوام بمقتضى العقل إذ الأصل فى كل ثابت دوامه •

هو زمان الحال فقط فهذا أيضا مما لا يتفق مع مفهوم الصفة المشبهة التي تفيد الثبوت والدوام بهذا الرأي مع اسم الفاعل •

وقد حاول بعض النحاة الجمع بين القولين : قول السيرافي وابن السراج فقد قالوا : لا يريد السيرافي بقوله انها للماضي أن الصفة انقطعت وانما يريد أنها ثبتت قبل الاخبار عنها ودامت الى وقت الاخبار، ولا يريد ابن السراج أنها انما وجدت وقت الاخبار فلا فرق بين القولين على هذا (١١) ••

ولكن تحسم هذا الخلاف حول زمن الصفة المشبهة فنقول أولا ان الصفة المشبهة تفيد الثبوت وكل شيء ثابت هو دائم •

فالمقصود بالصفة المشبهة ثبوت المعنى ووقوعه شاملا في الأزمنة الثلاثة فلا يختص ببعض منها دون آخر بمعنى أنه لا يقصر على الماضي وحده ، ولا على الحال وحده ، ولا على المستقبل كذلك ، ولا يقتصر على زمنيين دون انضمام الثالث • وهذا يشير الى أن هذه الصفة ليست أمرا حادثا الآن ولا طارئا ينقضى بعد زمن قصير ، انما هو أمر دائم ملازم صاحبه طول حياته أو أطول مدة فيها حتى يكاد يكون بمنزلة الدائم • وان فارقه فزمن المفارقة أقصر من زمن الملازمة الطويلة التي هي بالدوام أشبه •

وأستطيع أن أحدد مفهوم الثبوت والدوام بثلاثة :

الأول : ثبوت دائم أزلي ومستمر لا ينقطع لا بداية له ولا نهاية وهذا واقع في صفات الله عز وجل ، كالرحمن والسميع والعليم • فمثل هذه الصفات لا يتصور فيها انقطاع وانما تثبت هذه الصفات ثبوتا ثابتا ودائما غير منقطع •

الثانى : ثبوت دائم نسبي يفيد دوام الملازمة التى قد تنقطع قليلا لكن ثبوتها أشمل وأعم وانقطاعها فى هذا الزمن القصير لا يعتبر ولا يضعف زمن الدوام فيها فمثل كلمة أعمى وأعرج وأسود وطويل وقصير وغيرها من الصفات الخلقية • تفيّد الملازمة والدوام لكن الأصل فيها الثبوت والدوام •

الثالث : وهذا النوع يحدد لنا مفهوم الصفة المشبهة فى مثل كلمة غضبان وعطشان وريان ، وكريم • فهذه الكلمات وما أشبهها صفات مشبهة لكن كيف يتصور فيها زمن الدوام والاستمرار ويستحيل على المرء أن يكون دائم الظمأ ، أو دائم الغضب أو دائم الرى • ؟

إن مفهوم الثبوت والدوام فى مثل هذه الصفات يجب أن يحدد بالاستمرار المتجدد ، أو الاستمرار التجددى (١٢) • فهى صفة تظهر وتغيب وتطرأ ثم تختفى ، ولكثرة ظهورها كانت صفات مشبهة بهذا المفهوم ويكثر هذا النوع فى العادات والسجايا كالفرح والغضب والشبع والظمأ يقال فلان فرح ، وغضوب ، وشبعان وكريم •••

رتبة الصفة المشبهة

الصفات المشتقة على ثلاث رتب :

صفة بالجارى كاسم الفاعل ، واسم المفعول وهى أقواها فى العمل لقربها من الفعل ، وصفة مشبهة باسم الفاعل فهى دونها فى المنزلة لأن المشبه بالشيء أضعف منه فى ذلك الباب الذى وقع فيه الشبه ثم المشبهة بالمشبهة وهى المرتبة الثالثة (١٣) • فلما كانت الصفات المشبهة فى المرتبة الثانية وهى فروع على أسماء الفاعلين اذ كانت

(١٢) عباس حسن : النحو الوافى • دار المعارف ج ٣ ص ٢٨٢ •

(١٣) ابن يعيش : شرح المفصل ج ٦ ص ٨٢ •

محمولة عليها انحطت عنها ونقص تصرفها عن تصرف أسماء الفاعلين كما انحطت أسماء الفاعلين عن مرتبة الأفعال فلا يجوز تقديم معمولها عليها كما جاز ذلك في اسم الفاعل فلا تقول هذا الوجه حسن كما تقول : هذا زيذا ضارب ، ولا تضره فلا تقول : هذا حسن الوجه والعين فتنصب العين على تقدير وحسن العين كما تقول هذا ضارب زيد وعمرا على تقدير وضارب عمرا ، ولا يحسن أن تفصل بين حسن وما يعمل فيه فلا تقول : هو حسن في الدار الوجه وكريم فيها الأب كما تقول هذا ضارب في الدار زيذا •

فاسم الفاعل يتصرف ويجرى مجرى الفعل لقوة شبهه وجريانه عليه وهذه الصفات مشبهة باسم الفاعل والمشبه بالشيء يكون دون ذلك الشيء في الحكم فلذلك تعمل في شيئين لا غير أحدهما ضمير الموصوف •

والثاني : ما كان من سبب الموصوف ، ولا تعمل في الأجنبي • فتقول مررت برجل جميل فيكون في جميل ضمير يعود الى الموصوف وهو في موضع رفع بجميل ، وتقول : مررت برجل جميل صوته مترفع الصوت بجميل وهو من سبب الرجل • ولولا الهاء العائدة على رجل من صوته لم تجز المسألة ، ولو قلت : مررت برجل حسن عمرو لم يجز لأن الحسن لعمرو فلا يجوز أن يجعل وصفا لرجل الا بعلقة وهي الهاء وتقول : مررت برجل كريم أبوه ، وبرجل حسنة أخته ، وانما تؤنث حسنة وهي صفة لمذكر لأنه فعل الأخت ، وانما وصف به الرجل العلة اللفظية •

الصفة المشبهة من الثلاثى المتعدى

لما كانت الصفة المشبهة تفيد نسبة الجذث اصاحبها على وجه الثبوت والدوام فان الفعل اللازم بطبيعته يناسب صوغها منه • فوزن

فعل بضم العين يفيد الثبوت لأنه موضوع للتراث • ووزن فعل بكسر العين يغلب استعماله في الأغراض المستقرة من الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة والألوان وما شاكل ذلك مما يطول بقاءه •

أما الفعل المتعدى فعلى العكس من ذلك • غير أنه قد وردت صيغ كثيرة للصفة المشبهة وهي مصوغة من فعل ثلاثى متعدى كالرحمن (١٤) والرحيم والعليم ، والخير ، والبصير ، ومثل نصوح ، ولعوب (١٥) •

ومن ذلك قول رؤبة : —

الحزن بابا والعقور كلبا (١٦)

فهو نجعل صوغ الصفة المشبهة من المتعدى قياسيا أو نرى الأمر مقصورا على السماع ونجعله كأنه نزل منزلة اللازم ؟

ان آراء النحاة تشير الى أن الصفة المشبهة اذا وردت من فعل لازم فاما أن يجعل هذا الفعل قد نزل منزلة الفعل اللازم أو يحول الى صيغة فعل أولا قبل الصوغ •

ولا أرى ما يدعو الى هذا كله فنستطيع أن نقصر القول بقولنا ان الصفة المشبهة تصاغ من الفعل اللازم بالأصالة وقد تصاغ قليلا من الثلاثى المتعدى • خصوصا وأنا سنقول بعد قليل •

ان مجمع اللغة العربية قد أجاز صياغة فعول من كل فعل ثلاثى

(١٤) حاشية الصبان ج ٣ ص ٣ •

(١٥) كتاب فى أصول اللغة ج ٢ ص ٥ •

(١٦) البيت من شواهد الكتاب ، وقد استشهد به سيبويه على نصب

« بابا » « وكلبا » على حد الحسن وجهها •

على الاطلاق لتفيد كثرة الفعل والمبالغة فيه أو ثبوت الصفة المشبهة ودوامها واستمرارها بحسب ما يراد • لأن صيغ المبالغة والصفة المشبهة تتلاقى أو تتقارب في الدلالة لافادة معنى المبالغة والكثرة والشدة أو معنى الثبوت والدوام والاستمرار •

فاجازة مجمع اللغة لفعول أن تصاغ من أى فعل ثلاثى على الاطلاق متعدد أو لازم سواء أكانت فعول صيغة مبالغة أم صفة مشبهة هذا ما يجعلنا نقول : يجوز بقلة صوغ الصفة المشبهة من الثلاثى المعتدى •

معنى القياس في الصفة المشبهة

تصاغ الصفة المشبهة من فعلٍ اللازم ، وفعلٌ ولا يكون الا لازماً وفعلٌ اللازم •

فأما فعل اللازم فقد توافرت أفعاله وتعددت ووردت منه أوزان كثيرة للصفة المشبهة فمعنى القياس فيها هو الاعتداد بهذه الأوزان عند فقد السماع •

وأما فعلٌ اللازم فأوزانه غالبية لم تصل الى حد القياس •

وقبل هذا البيت • فذاك وضم لا يبالي السبا

الحزن : ضد السهل صفة مشبهة وكذلك العقور

يقول هذا رجل وضم ثقيل لا يرتاح لفعل المكارم ولا يهش للجسود ولا يبالي أن يسب ويرى المال أحب اليه من عرضه وهو بخيل يمنع الضيف • فبابه حزن وثيق لا استطاع فتحه ، وكلبه عقور لمن حل بفنائمه طالباً المعروفه سيبويه : الكتاب : ما زون ج ١ ص ٢٠٠ - المبرد : المقنص ج ٤

من ١٦٢ •

البغدادي : خزنة الادب ولي باب لسان العرب • بيروت ج ٣ ص ٤٨٠

وأما فعل اللازم فجاءت أوزانه قليلة •
 وإذا عرف المتكلم صيغة مسموعة مخالفة الصيغة القياسية جاز
 له استعمال ما يشاء ، ولكن الأفضل الاقتصار على المسموع من ذلك •
 أما إذا لم توجد صيغة مسموعة أو وجدت ولكنه لا يعرفها فليس
 أمامه إلا استخدام الصيغة القياسية (١٧) •

صيغ الصفة المشبهة من الفعل الثلاثي

أشرت من قبل الى أن الصفة المشبهة تصاغ من الفعل الثلاثي
 فعل اللازم ، وفعل ولا يكون الا لازما ، وفعل اللازم •
 ولكل وزن من هذه الأوزان الثلاثة صيغ قياسية •
 أولا : فعل اللازم وقد جاءت منه الصفة المشبهة على ثلاثة
 أوزان (١٨) :

(أ) فعل بكسر العين ومؤنثه فعلة • وينقاس في الأعراس (١٩)
 كالأدواء الباطنة وما يناسبها من العيوب الباطنة ونحو ذلك من
 الهيجانات والخفة غير حرارة الباطن والامتلاء • وذلك نحو وجع
 ولو « مريض بالمعدة » وشكس (٢٠) وخرف (٢١) وقطم (٢٢) وعم (٢٣)

- (١٧) النحو الوافي ج ٣ ص ٢٩١ •
 (١٨) الرضى : شرح شافية ابن الطحجب ج ١ ص ١٤٣ - ١٤٨ •
 (١٩) الأعراس : جمع عرض • والوارد بها هنا المعنى العارض للذات
 غير الراسخ فخرجت الألوان والخلق •
 (٢٠) الشكس : سبيء الخلق ، وسمع شكس بالفتح ، وقوم شكس •
 حكاهما الفراء • (٢١) خرف : أى قاهب العقل للكبر •
 (٢٢) في الصحاح : والقطم بالتجريك : شهوة المضربا وشهوة اللحم
 يقال رجل قطم : شهوان للحم •
 راجع الصحاح : قطم •
 (٢٣) في الصحاح : ورجل عمى القلب : أى جاهل بالواقع من
 الصواب وعمية القلب على فعله ، وقوم عمون •

وأشْر (٢٤) وبَطِر ، وفِرِح ، وغَضِبَ وخَفِر « شديد الحياء » وحَفَى
من باب صدَى (٢٥) فهو حَفَ • أى رقت قدمه ، أو حافى من كثرة
المشى ، وحَفَى فهو حاف أى صار يمشى بلا خف ولا نعل •

(ب) أفعال ومؤنثه فعلاء • وينقاس فى الألوان والخلق • مثل
أزهر (٢٦) وأشهب (٢٧) ، وأردد (٢٨) ، وألخن (٢٩) ، وأزب (٣٠) ،
وأجهر (٣١) ، وأحمر (٣٢) ، وأصممع (٣٣) ، وأقعس (٣٤) •

(٢٤) الأشْر والبَطِر : الذى لا يحمد النعمة •

(٢٥) فى الصحاح : والصدى : العطش ، وقد صدى يصدى فهو صد

وصاد وصديان وامرأة صديا وصادية •

(٢٦) الأزهر : النير ، ويسمى القمر الأزهر ، ورجل أزهر أى أبيض

مشرق الوجه والمرأة زهراء وفى المزهرة : والصفات بالألوان تأتى أكثر أفعالها

الثلاثية على فعل الا أدم وشهب الفرس وقهب ، وكهب ، صدى ، وسمر

فانا تأتى بالضم الكسر الا أن ابن قتيبة جعل الفعل قهب وأدم وكهب

مضموم العين فقط ، وجعل صدى مكسورا فقط •

ابن قتيبة : أول الكاتب • بيروت ص ٦٠٣ ، والمزهر : ج ٢ ص ٩٨

(٢٧) الشهبه فى الألوان : البياض الذى غلب على السواد ، وفرس

أشهب •

(٢٨) رجل أردد : بين النرد ليس فى فمه سنان ، والأنثى كدرء •

(٢٩) اللخناء : التى لم تخلص ، والرجل ألخن •

(٣٠) الأزب : أطول الشعر وكثرته • وبغيره أزب ، ولا يكاد يكون

الأزب الا نفورا لأنه ينبت على حاجبيه شعيرات فاذا ضربته الريح نفرا ، وأعام

أزب • شديد النبات •

(٣١) الأجهرة : الذى لا يبظر فى الشمس •

(٣٢) فى الضحاح : ورجل أحمر ، والجمع الآحمر • قال أردت

المطبوخ بالحمرة قلت أحمر والجمع حمر • والجمراء : العجم •

(٣٣) الأصممع : الصغير الأذن والأنثى صمعاء •

(٣٤) الأقعس : خروج الصدأ ودخول الظهر وهو ضد الخرب • يقال

رجل أقعس وقعس •

وأخفش (٣٥) ، وأعشى (٣٦) ، وأحوص (٣٧) ، وأعمى ، وأحور (٣٨) وقد تنفرد أفعل فتكون بدون فعلاء مثل غلام أمرد (٣٩) ، ورجل آلى (٤٠) وأصلع (٤١) .

أو للمنع خلقي كأكرم وآدر (٤٢) وأنزع (٤٣) . كما أن فعلاء انفردت أيضا اما لمجرد الاستعمال كما مرأة حسناء ، وفرس شوهاة (٤٤)

(٣٥) الخفش : صغر في العين وضعف في البصر خلقه . والرجل أخفش
 (٣٦) الأعشى : الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار والمرأة عشواء .
 (٣٧) الحوص بالتحريك : ضيق في مؤخر العين والرجل أحوص وقد حوص ، ويقال : بل هو الضيق في إحدى العينين والمرأة حوصاء .
 (٣٨) الحور : شدة بياض العين في شدة سوادها . يقال امرأة حوراء بينة الحور .

(٣٩) غلام أمرد : بين المرد . ولا يقال جارية مرداء . هكذا في الصحاح . وقد ورد أنهم قالوا امرأة مرداء وهي لا اسب لها . والاسب : شعر الركب والفرج والاسب .

(٤٠) ورجل آلى : عظيم الألية ، وامرأة عجزاء ولا يقال ألياء وبعضهم يقوله . قال ابن يري : الذي يقوله هو اليزيدي حكاه عنه أبو حنيفة .
 (٤١) من الصلغ ، وهو الذي انحسر مقدم شعر رأسه . وموضعه الصلعة بفتح اللام سيبويه : الكتاب ج ٤ ص ٢٦ .

(٤٢) الأدر : نفخة في الخصية ، ورجل آدر : بين الأدر .
 (٤٣) رجل أنزع : اذا انحسر الشعر عن جانبي حبهته ، والمرأة زعراء ، ولا يقال نزعاء .

(٤٤) فرس شوهاة : صفة محمودة فيها يراد بها شمنة أشداقها ولا يقال للذكر أشنوه .
 الصحاح : شوه

وامرأة عجزاء ، وحلة شوكاء (٤٥) أو لمانع خلقى نحو رتقاء (٤٦) وغفلاء (٤٧) .

(ج) فعلان • ومؤنثه فعلى • وينقاس فيما يدل على الامتلاء والخلو وحرارة البطن وذلك نحو شعبان ، وغرثان (جائع) وصديان (٤٨) وريان وحران •

قال عروة حزام العذرى : -

لئن كان برد الماء حران صاديا الى حبيبا انها لحبيب (٤٩)

(٤٥) فى الصحاح : وبردة شوكاء خشنة المس لأنها جديدة •
(٤٦) امرأة رتقاء : بينة الرتق لا يستطاع اتيانها لارتقاق ذلك المرضع فيها •

(٤٧) العفل والعفلة بالتجريك : شئ يخرج من قبل النساء شبيهة بالادرة التى للرجال والمرأة غفلاء •

المبرد : المقتضب ج ٤ ص ١٦٤ ، سيبويه ج ١ ص ٢٠٥
(٤٨) فى سيبويه • اما ما كان من الجوع والعطش فانه أكثر ما بينى فى الأسماء على فعلان وقد جاء منه صديان وعطشان ، وغرثان •
سيبويه : الكتاب ج ٤ ص ٢١

(٤٩) استشهد النحاة بهذا البيت على تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فان قوله حران صاديان حالان اما مترادفتان أو متداخلتان تقدمتا على صاحبهما وهو الياء المجرور بالى •

والشاعر : عروة بن حزام هو من عذره أحد عشاق العرب المشهورين بذلك • اسلامى كان فى زمن معاوية بن أبى سفيان • انظر خزانة الأدب ج ١ ص ٥٢٣ •

ومن هذا الباب رحمن (٥٠) ولحيان (٥١) ولكن لا مؤنث لهما •
وقد شذ في هذا الباب مريض (٥٢) وكهل •

ثانياً : فعل مضموم العين ولا يكون الا لازماً • وقد جاءت منه
أوزان الصفة المشبهة على فعل وفعل كالمضخم (٥٣) وأثهم والسهل
والسمح والعذب والصعب والجميل (٥٤) والظريف والشريف والرزين،
والكريم ، والقبيح (٥٥) •

ولم يصرح النحاة بالقياس لعدم كثرة فعل وفعل في فعل
المضموم كثرة تقطع بقياسهما •

ويلى هذين الوزنين فعل كصلب وفعل نحو عفر (٥٦) •

(٥٠) الرحمن والرحيم : اسمان مشتقان من الرحمة الا أن الرحمن
اسم مختص لله تعالى لا يجوز أن يسمى به غيره • ألا ترى أنه تبارك وتعالى
يقول : قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن فعادل به الاسم الذي لا يشركه فيه
غيره

(٥١) اللحية معروفة ورجل لحياني : عظيم اللحية

(٥٢) شذ في فعل المكسور العين اللازم مريض وكهل • والقياس

مرض وأهل لأنهما من الأعراض

حاشية الصبان ج ٢ ص ٣١٣

(٥٣) سيبويه : الكتاب ج ٤ ص ٢٩

(٥٤) هناك جميل بمعنى مجمول من جملة الشحم اذا أذبتة فليس

مما نحن فيه

(٥٥) سيبويه : الكتاب ج ٤ ص ٣٣

(٥٦) العفر : الخنزير والرجل الخبيث الداهي والمرأة عفرة

الأوزان القليلة في هذا الباب

وقد وردت في هذا الباب أوزان قليلة مثل فعال بالفتح كجبان (٥٧) وحصان (٥٨) ورزان (٥٩) ، وسيف كهام (٦٠) ، وسحاب جهام (٦١) وفعال بالضم كشجاع وفرات ، وفعال بضم الفاء والعين مضعفة مفتوحة مثل قراء (٦٢) ووضاء (٦٣) .

• وفعل كوقور (٦٤) ، وحصور (أى ضافى مجرى لبنها) .
• وأفعل كأحرش (٦٥) وأخصب (٦٦) ، وفعل مثل بطل وحسن ،
• وفعل كجنب (٦٧) .

(٥٧) سيبويه : الكتاب ج ٤ ص ٣١

(٥٨) حصنت المرأة بالضم حصنا عفت فهي حاصن وحصان وحصناء :

بينه الحصانة

(٥٩) رزنا بكرم فهو رزين وهي رزان اذا كانت رزينة في مجلسها
الصحاح رزن

(٦٠) سيف كهام : أى كليل . أى عى ، وفرس كهام : بطيء ، ورجل
كهام وكهيم : أى مسن .

(٦١) فى الصحاح : والجهام بالفتح : السحاب الذى لا ماء فيه

(٦٢) فى الصحاح . والقراء : الرجل المتنسك

(٦٣) الوضاء بالضم والمد : الوضىء

(٦٤) سيبويه : الكتاب ج ٤ ص ٣١

(٦٥) فى الصحاح : ودينار أحرش أى فيه خشونة . والضب أحرش

(٦٦) الأخطب الحمار الذى تغلوه خضرة . قال القراء : الخطباء :

الأتان التى فى خط أسود على معطها والذكر أخطب ، وثاقه خطباء : بينه
الخطب

(٦٧) رجل جنب من الجنابة يشوى فيه الواحد والجمع والمؤنث ،

وربما قالوا فى جمعه جنباب وجنبون قول ابنه : أجنب الرجل وجنب
أيضا بالضم الصحاح جنب

• وفعل كغمر (٦٨) وفعل كخشن (٦٩) •

ثالثا : فعل اللازم • ورد من هذا الباب أمثلة قليلة لأن هذا الباب قد انحاز الى قياس اسم الفاعل • فمن أمثلة الصفة المشبهة فيه : حريص (٧٠) ، وأشيب وشيخ وعفيف (٧١) وخفيف (٧٢) وجواد وطيب ونحوه مما كان فعله أجوف كسيد (٧٣) ميت (٧٤) وهيه (٧٥) فالمصوغ منه على فيعل •

وأما المصوغ من صحيح العين فعلى فيعل كصيرف وذلك للفرق بينها •

(٦٨) رجل عمر : لم يجزب الأمور بين الغمارة من قوم أعمار ، وقد غمر يغمر غمارة • الصحاح غمر

(٦٩) خشن الشيء فهو خشن ، وفي القاموس أنه ككتف فلعل فيه اللغتين •

(٧٠) تعريف الأسماء ص ١٠٤ ، وفي الصحاح : وقد حرص على الشيء يحرص بالكسر فهو حريص •

(٧١) عف عن الجرام يعف : كف فهو عف وعفيف

(٧٢) في الصحاح : ورجل خفيف و-قاف •

(٧٣) تقدير سيد : فعيل مثل سرى وسراة ولا نظير لهما يدل على ذلك أنه يجمع على سيائدة وقال أهل البصرة تقدير سيد فيعل وجمع على فعله كأنهم جمعوا سائرا مثل قائد وقادة ، وقالوا - إنما جمعت العرب الجيد والسيد على جيائد وسيائد •

بالهمز على غير قياس لأن جمع فيل فياعل بالهمز ، راجع شافية ابن الحاجب ج ١ ص ١٤٩

(٧٤) في الصحاح : هر ميت وميت • وتوم مروتى وأموات وميتون وميتون بالتخفيف وأصل ميت ميوت على فيعل ثم أدغم ثم يخفف فيقال ميت قال تعالى : لنحربه ببلدة ميتا •

قال الفراء : يقال لمن لم يميت : انه مائت عن قاييل وميت ، ولا يقولون لمن مات هذا مائت •

(٧٥) وشيء مين على فيعل أمه من قول وجين يخفف •

وجاء على صيغة فيعل : امرأه عيطل : طويلة ، وبئر عيلم : كثيرة الماء . ورجل شيطم : طويل ، وقيعر : كثير الكلام ، وناقعة عيهل وعيهم : سريعة • وغيدق : السوء الخلق وغيرها من أمثلة كثيرة ساقها السيوطي في المزهري (٧٧) •

الصفة المشبهة من غير الثلاثي

تتنقاس من غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل بشرط الاضافة الى الفاعل وافادة الثبوت والدوام • وذلك للفرق بينها وبين اسم الفاعل مثل مستقيم الرأي ومعتدل القامة •

بين الصفة المشبهة واسم الفاعل

الصفة المشبهة لون من ألوان الصفات المشتقة من المصدر كاسم الفاعل الا أنها تتفق معه في أمور وتختلف معه في أمور أخرى •

ما يتفقان فيه

- الاشتقاق والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (١) •

ما يختلفان فيه (٢)

أحدها • أنها لا تعمل الا في السببي دون الأجنبي نحو محمد حسن وجهه ، ولا يجوز حسن وجه عمرو ، كما يجوز ضارب وجه عمرو لنقصانها عن مرتبة اسم الفاعل •

(٧٦) المزهري ج ٢ ص ١٤٢

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ج ٦ ص ٨١

(٢) السيوطي : الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٩١ ، ابن هشام :

المغنى ص ٥١١

ابن يعيش : شرح المفصل ج ٦ ص ٨٢

الثانى : عدم شبه الفعل ، ولذلك احتاجت فى العمل الى شبه اسم الفاعل •

الثالث : أنها لا توجد الا ثابتة فى الحال سواء أكانت موجودة قبله أم بعده فانها لا تتعرض لذلك • بخلاف اسم الفاعل فانه يدل على ما يدل عليه الفعل ويستعمل فى الأزمنة الثلاثة ويعمل منها فى الحال والاستقبال ، ولذلك اذا قصر بالصفة معنى الحدوث أتى بها على زنة اسم الفاعل فيقال فى حسن حاسن • فحسن هو الذى ثبت له الحسن مطلقا • وحاسن الذى ثبت له الآن أو غدا ، وفى التنزين : وضائق (٣) به صدرك ، فعدل عن ضيق الى ضائق ليدل على عروض ضيق ، وكونه غير ثابت فى الحال •

لا يقال : فان دلت على معنى ثابت كانت مأخوذة من الماضى لكونه قد يثبت وحينئذ فيلزم أن لا تعمل لكون اسم الفاعل المشبهة به للماضى وهو لا يعمل (٤) •

والحق أنه يلزم ذلك ان كانت دلالتها على الثبوت وتعاقبها بالماضى يخرجها عن شبه اسم الفاعل للحال مطاقا وهو ممنوع ، بل معنى الحال موجود فيها •

فاذا قلت : مررت برجل حسن الوجه دل على أن الصفة موجودة لاتصال زمانها بزمن اخبارك لأنها وجدت ثم عدت •

(٣) الآية رقم ١٢ من سورة هود

وفى البحر المحيط : وعدل عن ضيق الى ضائق ليدل على أن الضيق عارض غير ثابت لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفسح الناس صدرا

أبو حيان : البحر المحيط ج ٥ ص ٢٠٧

(٤) الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٩١

الرابع : أنها لا تؤخذ الا من شغل لازم •

الخامس : أنه اذا دخل عايبها آل وعلى معمولها كان الأجود في معمولها الجر بخلاف اسم الفاعل فان النصب فيه أجود •

السادس : أنه لا يجوز أن يعطف على المجرور بها بالنصب فلا يقال محمد كثير المال والأولاد بنصب الأولاد كما يقال محمد حافظ كتاب الله وسنة رسوله بنصب السنة • لأنه انما يعطف على الموضع (٥) بالنصب اذا كان المعطوف عليه منصوبا في المعنى، وليس معمولها كذلك، بل هو مرفوع في المعنى • لأن الأصل في كثير المال كثير ماله (٦) •

السابع : أن اسم الفاعل لا يجوز اضافته الى الفاعل فلا يجوز أن تقول : عجبت من ضارب محمد ، ومحمد فاعل ويجوز في الصفة المشبهة الى الفاعل لأنها اضافة غير حقيقية نحو الحسن الوجه ، والشديد اليد فأحسن للوجه والشدة لليد •

الثامن : ان اسم الفاعل لا يكون الا مجاريا للمضارع في حركته وسكناته • وهى تكون مجارية له كمنطلق (٧) اللسان ومطمئن النفس، وطاهر العرض ، وتكون غير مجارية له وهو الغالب •

ويرى الزمخشري وابن الحاجب أن الصفة المشبهة لا تجزى

(٥) المصدر السابق ج ٢ ص ١٩١

(٦) ابن يعيش : شرح المفصل ج ٦ ص ٨٢ ، ابن هشام المغنى ص ٥١٢

(٧) تلزم مجاراه الصفة المشبهة للمضارع من غير الثلاثي ، ويقال

مجاراتها في الثلاثي كظاهر القلب وشاحط • قال عدوى بن زيد

من خبيب أو أخى ثقة • • أوعدو شاحط دارا

فشاحط : صفة مشبهة نصب ما بعدها على التشبيه بالمفعول به

سيبويه : الكتاب ج ١ ص ١٩٨

ابن هشام : المغنى ص ٥١٢

المضارع وأن نحو ضامر الكشح ومطمئن القلب ومعتدل القامة أسماء فاعليه قصد بها الثبوت فعومات معاملة الصفة المشبهة ، لا أنها صفة مشبهة (٨) •• وإذا كان هذا الخلاف لا يحول دون تحويل كل منهما للأخر واعطائه حكمه في المعاملة اللفظية فان هذا الخلاف في التسمية فقط ولا أثر له •

التاسع : أنه لا يخالف فعاه في العمل وهي تخالفه فانها تنصب مع قصور فعلها •

العاشر : أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف الى ضميره نحو : مررت بقاتل أبيه ويقبح مررت بحسن وجهه •

حادى عشر : أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه كمحمد ضارب في الدار (٩) أبوه عمرا ، ويمتنع عند الجمهور محمد حسن في الحرب قيادته رفعت أو نصبت •

★ ثانى عشر : أنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة •

هذا رأى الزجاج ويشكل عليه حديث الرسول في صفة الدجال : أعور عينه اليمنى •

الثالث عشر : أنه يجوز حذفه وابقاء معموله وهي لا تعمل محذوفة

الرابع عشر : أنه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط

(٨) حاشية الصبان ج ٣ ص ٤

(٩) سيبويه : الكتاب ج ١ ص ١١٥ ، وابن يعيش ج ٦ ص ٨٢

المحرز • ويحتمل أن يكون منه : وجاعل الليل (١٠) سكنا والشمس •
ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن خـلافا
للفراء لأنه أجاز هو قوى الرجل واليد برفع المعطوف •

وأجاز البغداديون اتباع المنصوب بمجرور في البابين كقول امرئ
القيس :

فظل طهاة اللحم ما بين منضج صفيف سواء أو تقدير معجل (١١)

فالتقدير : المطبوخ في القدر وهو عندهم عطف على صفيف •
وخرج على أن الأصل أو طابخ تقدير ، ثم حذف المضاف وأبقى جر
المضاف إليه كقراءة بعضهم والله يريد الآخرة (١٢) بالخفض ، أو أنه
عطف على صفيف ولكن الخفض على الجوار أو على توهم أن الصفيف
مجرور بالاضافة كما قال الشاعر :

بدالى أنى لست مدرك ماضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا (١٣)

(١٠) الآية رقم ٩٦ من سورة الأنعام • وفي جامع أحكام القرآن
وقال النحاس : وقد قرأ يزيد بن قطيب الكوفى : وجاعل الليل سكنا
والشمس والقمر حسبانا بالخفض عطفًا على اللفظ
سيبويه ج ١ ص ١٧٧ • القرطبي ج ٧ ص ٤٤ ، ابن هشام :
المغنى ص ٥١٢

(١١) الطهاة : الطباخون ، والصفيف : اللحم المشرح المرفق أو الذى
يغلى اغلاءة ثم يرفع • التقدير : المطبوخ في القدر

الأعلم الشنتمرى : أشعار الشعراء الستة اجلاءلين ج ١ ص ٣٨

(١٢) الآية رقم ٦٧ من سورة الأنفال

وراجع الخزانة ج ٣ ص ٦٦٥

(١٣) البيت لزهر بن أبي سلمى

يقول : ان المرء لا يملك لنفسه ضرا ولا نفعا

راجع سيبويه : الكتاب ج ١ ص ١٦٥ ، ج ٢ ص ١٥٥

الخزانة ج ٣ ص ٦٦٥

خامس عشر : معمول الصفة المشبهة يجب أن يكون متصلا بها
ولا يفصل عنها الا ضرورة • فلا يجوز كريم فيها حسب الآباء الا في
الضرورة كما قال الشاعر :

والطيبين اذا ما ينسبون أبا (١٤)

قال سيبويه : ولا يحسن أن تفصل بينهما فتقول هو كريم فيهما
حسب (١٥) الأب •

سادس عشر : أن المنصوب ليس مفعولا به حقيقة • فالمنصوب في
الصفة المشبهة فاعل في المعنى • وذلك أنك اذا قلت محمد زائر أخاه
فقد أخبرت بوصول الزيارة ووقوعها على أخى محمد ، وأما محمد
حسن الوجه فلا يخبر أن الأول فعل بالوجه شيئا ، بل الوجه هو
الفاعل حقيقة إذ الأصل محمد حسن وجهه •

سابع عشر : لا يتقدم معمولها عليها لأن درجتها لا ترقى الى
اسم الفاعل في العمل ومن هنا لا يجوز محمد القامة معتدك •

(١٤) عجز بيت اللحيثة • صدره : سيرى أمام فان الاكثرين حصى
والبيت من قصيدة يمدح بها بغيض بن عامر
ورواية الديوان : والأكرمين
ويروى : والأطيبين

والبيت في شرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٢٣٩
ديوان اللحيثة : شرح السكرى • بيروت ص ١٦
الخزانة ج ١ ص ٥٦٧

(١٥) سيبويه : الكتاب ج ١ ص ١١٥

(١٦) للسيبويه : الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٩٢

ابن يعيش : شرح المفصل ج ٦ ص ٨٢

(١٧) ابن السراج : الاصول في النحو • القتلى • بغداد ج ٢ ص ٢٢٩

لكن صح عن العرب أنهم قالوا : زيد بك فرح • فزيد في هذا المثال مبتدأ خبره فرح وبك جار ومجرور متعلق بفرح •

وبالتأمل ليس اسما ظاهرا مضافا الى ضمير يعود الى الموصوف الذي هو زيد وقد تقدم على الصفة كما هو ظاهر •

وقد فهم ابن الناظم والأشموني أن قول ابن مالك والنحويين أن معمول الصفة المشبهة لا يكون الا سببيا وأنه لا يجوز أن يتقدم عليها جار على عمومه وأن كل معمول لها ينبغي فيه ذانك الأمران • وعلى هذا اعترض على النحاة بالمثال المذكور لأنه لم يتفق فيه الأمران •

وقد أجيب عن هذا الاعتراض بأن قول ابن مالك والنحاة ليس جاريا على عمومه ، بل المراد معمول خاص وهو المعمول الذي تعمل فيه الصفة المشبهة بسبب مشابهتها لاسم الفاعل الذي يعمل بالحمل على المضارع • وهو الفاعل والمفعول به • فأما غير ذلك من المعمولات ومنها النجار والمجرور فانها تعمل فيه بما تضمنه من معنى افعل وذلك لا يشترط فيه أن يكون سببيا ولا يازم فيه أن يتأخر عنها لأنه يكتفى فيه بأدنى رائحة الفعل ، حتى انه ليتعلق بالجامد والمتصرف وبالتعدى والنقاصر من الأفعال ، ويتعلق بالحروف المشبهة بالفعل في المعنى مثل كأن الدال على معنى أشبه ومثل ما الدالة على معنى أنفى فلأن يتعاق بالصفة المشبهة التي هي كالفعل في الأخذ من مصدره أحق وأولى (١٨) •

صيغة فعول بين الصفة المشبهة وصيغة المبالغة

يتناقل النحاة فيما يتناقلون أن صيغة فعول تجيء أكثر ما تجيء

لمعنيين :

(١٨) سيبويه : الكتاب ج ١ ص ٢٠٥

حاشية الصبان ج ٣ ص ٥

الأول أنها للمبالغة والآخر أنها صفة مشبهة •

فاذا كانت للمبالغة فهي قياسية عند جمهور البصريين اذا صيغت
من الفعق الثلاثى المتعدى دون اللازم •

واذا كانت صفة مشبهة فغالب صوغها من فعل المضموم العين
وقليل أو نادر أن تصاغ من فعل المكسور عينه وأقل من ذلك ندرة
ورودها مصوغة من فعل بفتح العين •

ونتيجة لذلك لا يجوز أن تصاغ كلمة على وزن فعول للمبالغة اذا
كان فعلها لازما ، وكذلك لا يجوز صوغ كلمة على هذا الوزن اذا كان
الفعل على وزن فعل مكسور العين أو فعل مفتوحها •

وقد تاتى فعول من أفعال لازمة وبابها أما فعل المكسور — العين
أو فعل بفتحها وهى صالحة لأن يحمل معناها على المبالغة أو يحمل على
أنه صفة مشبهة فان تعيين أحد المعنيين يتوقف على سياق الكلام وقد
حصر مجمع اللغة العربية ما يزيد على مائة كلمة على وزن فعول وكل
أفعالها لازمه • والاحكام النحوية تقف دون هذه الكلمات فهى ليست
لامبالغة لأن المبالغة لا تجيء من الأفعال اللازمة وكذلك ليست من
وإدى الصفة المشبهة لأن أفعالها اللازمة مكسورة العين أو مفتوحتها
وصيغة فعول ليست قياسية من هذين البابين •

وقد كشف المجمع الأعوى النقاب عن هذه المشكلة ووضع (١٩) لها
حلا فقد أجاز قياسية صيغة فعول للمبالغة أو الصفة المشبهة من كل

(١٩) كتاب فى أصول اللغة • مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج ٢، ٦٥٥
للحدث والحدث فيها أغلب ، ولهذا طرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل
كحاسن رضائق عند قصر الحدث •
الرضى : شرح الكافية ج ٢ ص ٢٠٦ •

فعل ثلاثى على الاطلاق فمن هذه الكنيمات : بتول ، جزوع ، حرون ،
 حضور ، حنون ، خشوع ، خضوع ، ذول ، سكوت ، صبور ، صدوق ،
 ضحوك ، طروب ، عبوس ، عجول ، غفو ، غدور ، فخور ، قنوط ،
 لعوب ، نثوم ، نصوح ، هلوع •

تحويل الصفة المشبهة الى اسم الفاعل

عندما ننظر الى موضوع تحويل الصفة المشبهة الى اسم الفاعل
 يجب أن نتذكر أن للصفة المشبهة ثلاث حالات •

الأولى : مصوغة من الثلاثى وموافقة وزن المضارع مثل طاهر
 القاب •

الثانية : مصوغة من الثلاثى وغير موافقة لوزن المضارع مثل
 سيد ميت ، وهين •

الثالثة : مصوغة من غير الثلاثى •• فكيف يتم التحويل ؟

فاذا كانت الصفة المشبهة من النوع الأول اكتفى في تحويلها
 بذكر أحد الأزمنة الثلاثة معها ارشادا الى التحويل كأن تقول : هو
 طاهر القلب اليوم • وضامر البطن الآن •

وفي الحالة الثانية الصفة المشبهة على غير وزن فاعل فعند
 التحويل تغير الصفة المشبهة الى وزن فاعل •

يقول ابن يعيش (٢٠) : فان قصد الحدوث في الحال أو في ثانى
 الحال جىء باسم الفاعل الجارى على المضارع الدال على الحال

والاستقبال وذلك قولك هذا حاسن (٢١) غدا • أى سيحسن غدا
 وكارم اساعة ، ومنه قوله - تعالى - « فلعلك تارك بعض (٢٢) مايوحى
 إليك وضائق به صدرك » فعدل عن ضيق الى ضائق ليبدل على أنه ضيق
 عارض فى الحال غير ثابت • وعلى هذا قوله - تعالى - أنهم كانوا (٢٣)
 قوما عامين « عدل عن عمين الى عامين بهذا المعنى (٢٤) وعلى
 هذا نقول : فلان سيد جواد تريد أن السيادة والجود ثابتان له • فان
 أردت الحدوث فى الحال أو فى ثانى الحال قلت سائد (٢٥) وجاءت ومن
 ذلك قول أشجع السلمى :

وما أنا من رزء وان جل جازع ولا بسرور بعد موتك فارح (٢٦)

وإذا كانت الصفة المشبهة من النوع الثالث : أى مصوغة من فعل

(٢٣) الآية رقم ٦٤ من سورة الأعراف •

(٢٤) فى البحر المحيط : أنهم كانوا قوما عمين بوزن فعل ويدل على
 ثبوت الوصف كونه جاء على هذا الوزن ، ولو قصر الحدوث لجاء على فاعل
 كما جاء ضائق فى ضيق وثاقل فى ثقل إذا قصر حدوث الضيق والثقل

(٢٥) انظر البحر المحيط ج ٤ ص ٣٢٣

ابن يهيش : شرح المفصل ج ٦ ص ٨٣

أبو حيان : البحر المحيط ج ٥ ص ٢٠٧

(٢٦) الرزء : المصيبة •

والمعنى : أن مصيبتى فىك عظيمة فلست أجزع لما يصيبنى بعدها وان

عظم ولا أقرح بما أنال من المسرات • ورواية الديوان فما أنا

ديوان الحماسة • القاهرة ص ٣٥٤

غير ثلاثي فعند التحويل لأبد من ذكر أحد الأزمنة لتوافق الوزنين فلا يفرق بينها إلا الزمن (٢٧) •• مثل محمد مستقيم •

تحويل اسم الفاعل الى الصفة المشبهة

اسم الفاعل المراد تحويله الى الصفة المشبهة هو واحد من أربعة:

- اسم فاعل مصوغ من فعل ثلاثي لازم
- اسم فاعل مصوغ من فعل غير ثلاثي لازم
- اسم فاعل مصوغ من فعل متعدى لمفعول واحد
- اسم فاعل مصوغ من فعل متعدى لأكثر من مفعول

ففي النوع الأول اذا قصد من اسم الفاعل دوام الحدث والاستمرار فيه كالصفة المشبهة فانه عند التحويل يجب أن يرفع اسم الفاعل السببي مثل هذا رجل قائم أبوه فتصفه بفعل غيره للعلقة التي بينهما ثم ينقل الاسناد الى ضمير الموصوف وينصب السببي على التشبيه بالمفعول به أو التمييز على الخلاف الذي سأذكره ، ثم يضاف اسم الفاعل اليه فيقال هذا رجل قائم (٢٨) الأب ، فيكون في قائم ضمير مرتفع به يعود الى الرجل كما كان كذلك في الحسن الوجه ، يدل على ذلك قولك هند امرأة قائمة الأب بتأنيث قائمة •

- وقالوا امرأة جائلة الوشاح ، والمراد جائل وشاحها •
- ومن هذا الباب قول الشاعر :

(٢٧) تصريف الأسماء ص ١٠٩

(٢٨) ابن يعيش : شرح المفصل ج ٦ ص ٨٣

تباركت انى من عذابك خائف

وانى اليك تائب النفس راجع (٢٩)

ومن يك منحل العزائم تابعاً

هواه فان الرشيد منه بعيد (٣٠)

ومثله قول الشاعر :

الضاحك السن على همه والغافر العثيرة للعائر (٣١)

النوع الثانى وهو اسم فاعل فعله غير ثلاثى لازم • ولا يخلف هذا النوع عند التحويل عن النوع الأول فيرفع السببى ، ثم ينصب ، ثم يضاف الى مرفوعه • مثل فلان معدول القامة • فالأصل معتدلة قامته بالرفع على الفاعلية ثم بالانصب كما مر ثم الجر • فالنصب دليل على التحويل لأن الفعل لازم لا يصل الى المفعول به وليس فى الجر اضافة الشيء الى نفسه لأن الجار انما جاء بعد النصب •

ومن هذا النوع قول الشاعر :

مجلوذ السير خراج على مهل من الأضاميم سباق الواحد (٣١)

(٢٩) البيت لعبد الله بن رواحه :

الهمع : تحقيق عبد العال سالم ج ٥ ص ١٠٥ ، التصريح ج ٢ ص ٧١ ،

تصريف الأسماء ص ١١٠

(٣٠) راجع المصادر السابقة •

(٣١) المجلوذ : المسرع وهو من سير الابل • والأضاميم : جمع اضمامه

(الحجارة) • والمواحيد جمع ميحاد : الأكمة •

يصف أنه كثير الخروج من بين الحجارة على مهل فى سيره • كثير

السبق بين تلك الأكمات ضرب بذلك مثلاً لقدرته على الشعر وحسن التصرف

فى فنونه فهو يتأنى وقتما تحسن الأناة ويسرع وقتما تحسن السرعة ••

رغبة الأهل من كتاب الكامل ج ١ ص ٧٤

تصريف الأسماء ج ٢ ص ١٧

النوع الثالث : اسم فاعل من ثلاثى متعدى لواحد •

وهذا النوع من أسماء الفاعلين عندما يضاف الى فاعله فانه يحدث التباس هل هو مضاف الى فاعله فيكون صفة مشبهة أو مضاف الى مفعوله فيكون اسم فاعل ؟

من هنا منع الجمهور تحويل هذا النوع • وأجازوه الأخفش مطلقا (٣٢) ، وكان لابن عصفور وابن أبى الربيع رأى آخر •
فقد أجازا التحويل بشرط حذف المفعول اقتصارا ، فان لم يحذف أصلا لم يجز ، وكذا ان حذف اختصارا لأنه كالمثبت فيكون الوصف اد ذاك مختلف التعدى والتشبيه وهو واحد وذلك لا يجوز •

وبيانه أنه من حيث نصب السببى أوجره يكون مشبها باسم الفاعل المتعدى ، ومن حيث نصب المفعول به يكون اسم فاعل متعديا مشبها بالمضارع ، فاختلقت جهة تعديه وجهة تشبيهه من حيث صار شبيها بأصل فى العمل شبيها بفرع فى العمل فصار فرعا لأصل وفرعا ولا يكون الشيء الواحد فرعا لشئيين وقد مال السيوطى (٣٣) الى هذا الاتجاه خصوصا وأنه انما سمع استعمال المتعدى صفة مشبهة حيث حذف المفعول اقتصارا ••

وقد اختلف النقل عن الفارسي فنسب الشيخ طنطاوى فى كتابه تصريف الأسماء نسب للفارسي أنه أجاز التحويل عند أمن اللبس (٣٤) ، ونقل السيوطى أن الفارسي أجاز التحويل مطلقا دون التقيد بأمن اللبس (٣٥) وقد قيد ابن مالك جواز التحويل بأمن اللبس (٣٦) وفاقا للفارسي

(٣٢) شرح التصريح ج ٢ ص ٧١

(٣٣) السيوطى : همع الهوامع ج ٢ ص ١٠١

(٣٤) تصريف الأسماء ص ١١٠

(٣٥) الهمع ج ٢ ص ١٠١

(٣٦) ابن مالك : تسهيل الفوائد ص ١٤١

وقد جاء من ذلك قول الشاعر :
 ما الراحم القلب ظلما وان ظاما ولا الكريم بمناع وان حرما (٣٧)
 ومن هذا الباب قوله - تعالى - : ان ربك واسع المغفرة (٣٨)
 النوع الرابع وهو اسم الفاعل المتعدى لأكثر من واحد فهذا
 النوع أجازته البعض ومنعه آخرون .

تحويل اسم المفعول الى الصفة المشبهة

اسم المفعول من الفعل المتعدى لواجد يحول كاسم الفاعل (٣٩)
 بشرط رفعه السببي ثم نصبه ثم يضاف اليه مثل محمد مهذبة أخلاقه ،
 ومن شواهد النصب قول الشاعر :
 لو صنت طرفك ام ترع بصفاتهما لما بدت مجلوة وجناتها (٤٠)
 ومن شواهد الجر « محجوب الغنى » في قول عبد الله بن الزبير
 الأسدي :

فتى غير محجوب الغنى عن صديقه
 ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت (٤١)

-
- (٣٧) البيت قائله مجهول
 انظر الهمع : الكويت ج ٥ ص ١٠٤
 العينى ج ٣ ص ٦١٨
 (٣٨) الآية رقم ٣٢ من سورة النجم
 (٣٩) ابن مالك : تسمهيل الفرائد ص ١٤١
 (٤٠) اختلف فى نسبة البيت . وانظر فى ذلك الدرر ج ٢ ص ١٣٥
 والهمع . الكويت ج ٥ ص ١٠٣ ، والتصريح ج ٢ ص ٧٢ .
 (٤١) المعنى يشرك صديقه فى غناه عند السعة فاذا أدبرت الدنيا
 لا يتشكى والبيت ثانى أبيات قالها فى مدح عمرو بن عثمان بن عفان
 والأبيات مذكورة فى الحماسة . باب الأضياف والمديح
 تصريف الأسماء ص ١١٢

هذا في اسم المفعول القياسي ، وأما غير القياسي كفعيل بمعنى
مفعول فانه لا يجوز تجويله • وقد أجازہ ابن عصفور •
وإذا كان اسم المفعول من المتعدى لأكثر من واحد فالاجماع على
المنع •

معمول الصفة المشبهة

لما كانت الصفة المشبهة مصوغة من فعل لازم وقد عملت بالحمل
على اسم الفاعل اذ هي مشبهة به ، والمشبه بالشيء يكون دون ذلك
الشيء في الحكم ، فلذلك لا تعمل الا في السببي (١) ولا تعمل في
الأجنبي • والمقصود بالسببي هو الاسم المتصل بضمير الموصوف لفظا
كمحمد حسن وجهه أو متصل بضمير الموصوف معنى مثل
محمد الحسن الوجه (٤٢) • فالوجه معمول لحسن وهو سببي لأنه
اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى أى الوجه منه هذا رأى
البصريين • ويرى الكوفيون أنه لا حذف وأن « أل » في الوجه خلف
عن الضمير المضاف اليه ، ويرده الجمع بين أل والضمير (٤٣) وتعمل
الصفة المشبهة عن فعلها دون التقيد بزمن من الأزمنة الثلاثة لأنها
موضوعة على معنى الاطلاق فكيف يشترط فيها الزمان ؟

ومعمول الصفة المشبهة قد يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا ،
فان كان مرفوعا أعرب فاعلا عند سيبويه (٤٤) والبصريين ، وأجاز

(٤٢) يتنوع السببي الى اثني عشر نوعا فيكون هوصولا وموصولا
ومضافا الى أحدهما ومقرونا بال ومجرورا ومضافا الى أحدهما

تفصيل ذلك في حاشية الصبان ج ٣ ص ٦

(٤٣) شرح التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٨٣

(٤٤) سيبويه ج ٢ ص ٣٦ ، والهمع ج ٢ ص ٩٨

الفارسي الرفع على الابدال من الضمير المستتر في الصفة بدل بعض من (٤٥) كل ، ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه ، وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الأنف وأنه يجوز برجل مضروب الأب بالرفع وليس هذا البديل بعضا ولا كلا ولا اشتمالا •

وإذا كان المعمول منصوبا فإنه ينصب على التشبيه (٤٦) بالمفعول به ان كان معرفة ويعرب تمييزا ان كان نكرة •

وان اكن مجرورا فإنه يعرب مضافا اليه •

وعمل النصب على التشبيه بالمفعول به هو الذي يشترط فيه الاعتماد كاسم الفاعل •

أما عمل الرفع أو عمل نصب آخر كالحال والتمييز والظرف والمفعول لأجله •• فهذه المنصوبات لا يشترط فيها الاعتماد • (٤٧)

التابع بالتوابع

ويتبع معمول الصفة المشبهة بجميع التوابع • وتجري التوابع على اللفظ لا على الموضع ، وأجاز الفراء (٤٨) أن يتبع المجرور على موضعه من الرفع كما جاز مررت بالرجل الحسن الوجه نفسه ، وهذا قوى اليد والرجل برفع نفسه والرجل مع جر المعمول • وقد مشع ذلك سييويه استنادا الى أنه لم يسمع ذلك ، واما أن يعطف على معمولها المجرور نصبا فقد نص النحاة على أنه لا يجوز فلا يقال : هذا حسن الوجه والبدن بخلاف اسم الفاعل •

(٤٥) التصريح ج ٢ ص ٨٤ ، ابن عصفور : شرح الجمل ج ١ ص ٥٧٢

(٤٦) ابن مالك : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ١٣٩

(٤٧) حاشية الصبان ج ٣ ص ٤ •

(٤٨) الهمع ج ٢ ص ٩٨

وقد نسب أبو حيان للزجاج أنه أجاز الاتباع بكل التوابع إلا
الصفة ، لأنه لم يسمع من كلام العرب • فلا يجوز جاءني زيد
الحسن الوجه الجميل غير أنه قد ورد في صفة الرجال : « أعور
عينه (٤٩) اليمنى » فاليمينى صفة لعينه ، والعين معمول للصفة •

ولعل العلة في منع ذلك أن معمول الصفة لما كان سببياً مرتبطباً
بمتقدم أشبه الضمير وهو لا ينعت فكذا ما أشبهه •

وأضافة لما سبق فإن الصفة في الحقيقة هي للوجه وان أسندت
إلى محمد في مثل محمد حسن وجهه فقد تبين الوجه بالصفة فلا يحتاج
إلى تبين ، كما أن الصفة المشبهة ضعيفة فلا تقوى أن تعمل في
الموصوف والصفة معا •

مسائل الصفة المشبهة

تعددت مسائل الصفة المشبهة وتتنوع فقد انتهت عند بعض
الفحاة إلى ست وثلاثين مسألة ، وبعضهم انتهى بها عند المائتين
وأكثر • وليست كلها جائزة الاستعمال بل كثير منها ممنوع غير
مستعمل ، وسنحاول تقسيم هذه المسائل من منطلق التحديد المقبول
دون الأسباب فيما لا يفيد •

مسائل حسنة كثيرة الاستعمال

أصل هذه المسائل : الحسن وجهه ، وحسن وجهه يرغم

(٤٩) إذا كان هذا يمثل رداً على الزجاج فإنه يمكن توجيه ذلك بأن
اليمنى خبر لمبتدأ محذوف أو مفعول لفعل محذوف
راجع السيوطي : الهمع ج ٢ ص ١٠٠

المعمول (٥٠) فيهما فالمسألان حسنتان كثيرتا الاستعمال ، وانما كانتا أصلية لأن الوجه فاعل في المعنى فالأصل ارتفاعه بالصفة ، وليس فيه نقل ولا تغيير (٥١) ، واذا ارتفع فلا بد من الضمير في متعلق الصفة ، اذ لا يوجد في الصفة ، ثم لكل واحدة منها فرعان حسنان في القياس كثيرا الاستعمال وهما :

الحسن وجهها ، وحسن وجهها ، بالنصب على التمييز (٥٢) ،
والحسن الوجه ، وحسن الوجه بالجر على الاضافة .

أما حسن انتصاب المعمولين في القياس فلأنك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن ، فنصبت وجهها على التمييز ، ليحسن له الحسن اجمالا وتفصيلا .

ويكون أيضا أوقع في النفس للايهام أولا ثم التفسير ثانيا . كما في باب التمييز في نحو تصيب محمد عرقا ، وهذا أحسن منك وجهها ، وما في السماء موضع راحة سحابا فحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستتاره في الصفة والمبالغة المعنوية . . .

وأما حسن انجرار الوجه مع اللام فيه ، فلأن في حسن الوجه تخفيفين :

(٥٠) في الجمل لابن عصفور : وينبغي أن يعلم أن الرفع في هذا الباب أحسن من النصب والخفض لأنه هو الحقيقة وما عداها مجاز . ثم يليه الخفض لأنها اذا خفضت ما بعدها كانت في اللفظ غير عاملة فقربت من الأصل ثم النصب الا أن يكون النصب على التمييز
شرح الجمل ج ١ ص ٥٧٢

(٥١) المبرد : المقتضب ج ٤ ص ١٥٨

(٥٢) الرضى : شرح الكافية ج ٢ ص ٢٦

ابن يعيش : شرح المفصل ج ٦ ص ٨٤

أحدهما في الصفة والآخر في معمولها •

فقد حذف التتوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها واستقر

فيها •

وفي الحسن الوجه تخفيفا واحدا في الم معمول وهو حذف الضمير وفيهما معا تعريف الوجه باللام التي هي أخف من الضمير مراعاة لأصله في التعريف •

وهذه فائدة لفظية • وأما من حيث المعنى ففيها الإبهام ثم

التفسير وان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الأولين •

والدليل على انتقال الضمير فيهما إلى الصفة قولك : هند حسنة

الوجه والمحمدان حسنا الوجهين ، والمحمدون حسنو الوجوه ، ولا

تأتى هذه العلامات في الصفة الا وفيها ضمائر مستترة الا في الندرة •

وانما جاز اسناد الصفة إلى ضمير المسبب بعد اسنادها إلى السبب

لكونها في اللفظ جارية على المسبب ، خبرا أو نعنا أو حالا •

وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه ، سواء أكانت هي الصفة

المذكورة في محمد حسن الوجه فانه حسن بحسن وجهه أو لا نحو

فلان غليظ الشفتين أي قبيح •

وانما كان هذا النوع حسنا ومختارا بعد الأول لأنك نقلت الفعل عن

الوجه وأسندته إلى ضمير الموصوف الذي كان متصلا بالوجه للمبالغة

— ووجه المبالغة أنك جعلته حسنا عاما بعد أن كان الحسن مقصورا

على الوجه — كان المختار الاضافة ، وادخال الألف في المضاف إليه •••

أما اختيار الاضافة فلأن هذه الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين

غير معتد بفعالها لأن أفعالها غير مؤثرة كضارب وفاتح ، وانما حدث

هذا المعنى والشبه بأسماء الفاعلين بعد أن جاءت أسماء وكانت غير

مستغنية عن الاسم الذي بعدها فأضيف الى ما بعدها كسائر الأسماء
إذا اتصت بأسماء نحو كتاب محمد ، ودار بكر ، فلذلك اختير فيها
الاضافة .

وأما اختيار الألف واللام في الوجه فلأنه إنما كان معرفة بإضافته
الى الهاء التي هي ضمير الأول ، فلما نزعوا ذلك الضمير وجعلوه فاعلا
مستكنا عوضوا عنه الألف واللام لئلا تخرج عن منهاج الأصل في
التعريف (٥٣) .

المسائل المنوعة

هناك مسألتان ممتعتان اتفاقا :

الأولى : أن تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى
ضمير الموصوف نحو : الحسن وجهه ، وكذا اذا كان معمول مضافا
الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجه أبيه . وذلك لأن الاضافة لم
تحصل بها خفة ، والمطلوب (٥٤) من الاضافة اللفظية ذلك ، وإنما لم
تحدث الخفة في مثل هذه الحالة لأن التخفيف في اضافة الصفة المشبهة
أما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة أو مما أضيف اليه الفاعل

(٥٣) شرح المفصل ج ٦ ص ٨٤

(٥٤) الرضى : شرح الكافية ج ٢ ص ٢٠٨

وفي شرح الجمل لابن عصفور : والموجب لامتناع الحسن وجهه أنه
اجتمع فيه شيئان ضعيفان : أحدهما تكرار الضمير لأن الصفة متى نصب
معمولها فلا بد في الصفة من ضمير مرفوع يعود الى الموصوف ، والآخر الجمع
بين الألف واللام والاضافة وكل واحد على انفراد ضعيف ؛ فلما اجتمع
ضعيفان لم تجز المسألة ، وأيضا فإن الألف واللام عوض من التعريف الذي
منحته الصفة لاضافتها الى معرفة والألف واللام لما لم يكن من قبل الاضافة
لم يجوز أن تكون عوضا منها

شرح الجمل لابن عصفور ج ١ ص ٥٧١

واستتاره في الصفة كالحسن الوجه • والحسن وجه الأب واما بحذف
التنوين من الصفة كحسن وجهه واما بهما كحسن الوجه ولم يحصل
بإضافة الحسن الى وجهه أحدهما اذ التنوين ام يكن في الصفة بسبب
اللام حتى يحذف ، والضمير في وجهه باق لم يحذف •

المسألة الثانية : أن تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد
من اللام والضمير كالحسن وجه أو جه غلام •

وانما امتنعت هذه المسألة مع حصول التخفيف فيها بحذف
الضمير من وجهه لأن هذه الاضافة وان كانت افضية غير مطلوب فيها
التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة •

فاذا لم تكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف اليه معا هاهنا
بخلاف المحضة فلا أقل من أن لا يكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف
المضاف وتتكير المضاف اليه (٥٥) •

مسألة مختف فيها

وهذه المسألة : أن تكون الصفة فيها مجردة عن اللام المضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه •

فسيويه وجميع البصريين يجوزونها مع قبح ، ويقولون انها
لا تجيء الا في ضرورة الشعر •

(٥٥) الرضى : شرح الكافية ج ٢ ص ٢٠٨ • وفي شرح الجمل لابن
صفور • هذه المسألة لم تجز لأنه عكس الاضافة أعني اضافة المعرفة الى
النكرة ، والباب اضافة النكرة الى معرفة ، وأيضا فان الألف واللام ليس لها
ما تكون عرضا منه

شرح الجمل ج ١ ص ٥٧١

والكوفيون لا يستقبحونها ويجوزونها بلا قبح في السعة، وليس استقباحها لأجل اجتماع الضميرين فان ذلك زيادة على القدر المحتاج اليه ، وليست بقبيحه كما في رجل ضارب أخاه ، بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد التخفيف فتقتضى الحكمة أن يبالغ أقصى ما يمكن منه ويقبح أن يقتصر على أهون التخفيفين أعنى حذف التنوين ولا يتعرض لأعظمهما مع الامكان وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة •

والذي أجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين •

ومنعها ابن بابشاذ استنادا الى أن فيها اضافة الشيء الى نفسه وقد رد ذلك الرضى اذ لا وجه لهذا التعليل لأنه ان أراد أنه أضيف الحسن الى وجه وهو هو في المعنى فهذا انما يكون في الاضافة المحضة، وعلى قول ابن بابشاذ لا يصح أن تضاف الصفة الى فاعلها في المعنى وهو معلوم الاستحالة وقد علم أنهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذي هو أجنبي من ناصبه ثم أضيف اليه حتى لا يستنكر في الظاهر •

(٥٦) في سيبويه وقد جاء في الشعر حسنة وجها شبيهوه بحسنة الوجه وذلك رديء لأنها بالهاء معرفة كما بالالف واللام وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالالف واللام •

ويقول السيرافي : وذلك رديء من قبل أن في حسن ضميرا يرتفع به يعود الى زيد فلا حاجة بنا الى الضمير الذي في الوجه • لأن الأصل كان زيد حسن وجهه والهاء تعود الى زيد فنقلت هذه الهاء بينهما الى حسن فجعلت في حال رفع فاستكننت فيه فلا معنى لاعادتها

سيبويه : الكتاب ج ١ ص ١٩٩ ، الرضى : شرح الكافية ج ٢ ص ٢٠٧

وان أراد أنه أضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى الموصوف فكأنه أضاف حسنا الى ضمير نفسه وذلك لا يجوز ، فهذا أيضا ليس بشيء لأن ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة أيضا وقد قيل : واحد أمه وطبيب مصره (٥٧) •

وقد أنشد سيبويه للاستدلال على مجيئها في الشعر قول الشاعر :

أمن دمنتين عرج الركب فيهما
كحقل الرخامى قد عفا طلاهما (٥٨)

أقاما على ربيعهما جارتا صفا
كميتا الأعلى جونتنا مصطلاهما

وفي هذه المسألة من مسائل الصفة المشبهة نسب الزجاجى الى سيبويه ما لم يذكره •

(٥٧) الرضى : شرح الكافية ج ٢ ص ٢٠٨
(٥٨) البيتان من شواهد الكتاب • وقد ذكرهما سيبويه شاهدا على اضافة الصفة المشبهة وهى « جونتنا » الى معمول يشتمل على ضمير الموصوف فهى حينئذ مثل مررت برجل حسن وجهه • بالاضافة • والمبرد يمنعه مطلقا وأجازه الكوفيون والبيتان مطلع قصيدة للشاعر •
الدمنه : ما بقى من آثار الديار ، وفيهما بمعنى عليهما • والباء فى بحقل الرخامى بمعنى فى • والمراد بحقل الرخامى موضع ، وعلى بمعنى « فى » والصفة : الجبل وجارتا صفا • أراد بهما حجرين يوضع عليهما القدر بجانب الصفا ، وجونتنا مصطلاهما أى مسودتا موضع الاصطلاء • والجار والمجرور فى البيت الأول متعلق بمحذوف تقديره أتخزن • والاستفهام تقريرى • والتعريض : الوقوف • والركب : ركاب الابل
والحقل : الزرعة التى ليس عليها بناء ولا شجر • الربع : المنزل
وضمير المثنى للدمنتين • كميتا الأعلى
سيبويه : الكتاب ج ١ ص ١٩٩
اصلاح الخلل الواقع فى انجيل ص ٢١٣

قال الزجاجي في كتابه الجمل (٥٩) :

والوجه الحادي عشر أجازته سيويوه وحده وهو قولك : مررت
برجل حسن وجهه باضافة حسن الى الوجه واضافة الوجه الى المضمرة
العائد على الرجل وخالفه الناس في ذلك من البصريين والكوفيين •
وقالوا : هو خطأ لأنه قد أضاف الشيء الى نفسه وهو كما قالوا :

وقد رد ذلك ابن السيد (٦٠) البعلبوسى قائلاً : هذا كلام جمع
الخطأ والكذب لأن هذه المسألة لم يجرها سيويوه كما زعم •

وانما قال : وقد جاء في الشعر حسنة وجهها شبهوه بحسنة الوجه
وهو رديء وأنشد سيويوه للشماخ :

••• أمن دمنتين

فذكر كما ترى أنه انما جاء في الشعر ، وذكر أنه رديء فكيف
يتوهم عليه أنه أجازته ؟

وقوله : ان جميع البصريين والكوفيين خالفوه كذب ، بل أكثر
أصحابه موافق له فيما قال •• قال :

وقد حكى الكوفيون : مررت برجل حسن وجهه بنصب الوجه
واضافته الى ضمير الرجل وأنشدوا في ذلك :

(٥٩) الزجاجي : الجمل • بغداد ص ٩٨

(٦٠) ابن السيد : اصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٢١٢

أنعتها انى من نعاتها كوم الذرا وادقة ضراتها (٦١)

وإذا كان هذا مستعملاً لم يلزم من قولنا مررت برجل حسن وجهه إضافة الشيء الى نفسه • لأن اوجه اذا جاز نصبه مع اضافته الى ضمير الرجل صار بمنزلة : مررت برجل ضارب غلامه فيكون في حسن ضمير يرجع الى رجل كما في ضارب فيقال حينئذ مررت برجل حسن وجهه بإضافة حسن الى وجهه كما يقال مررت برجل ضارب غلامه ويكون في حسن ضمير في حال الخفض كما كان في حال النصب على قياس ضارب غلامه وضارب غلامه فلا تقبح المسألة على هذا التأويل من جهة إضافة الشيء الى نفسه وانما تقبح وتستحيل من جهة اجتماع الشيء ونقيضه • لأن إضافة الوجه الى ضمير الرجل يوجب أن يكون الحسن لاوجه غير منقول عنه الى الرجل والاضمار في حسن يوجب أن يكون الحسن منقولاً الى الرجل فيصير الحسن منقولاً غير منقول في حال واحدة ، وكذلك ظهور ضمير المثني في جونتاً يوجب أن

(٦١) البيت نسبه العيني الى عمرو بن لجا التيمي •

والشاهد في قوله : وادقة ضراتها فانه صفة مشبهة نسبت المنداف

الى ضمير المرصوف • وفيه دليل على جواز حسن وجهه بالنصب • ورواية

ابن يعيش وادقة سراتها • وقد أنشده أبو عمرو الزاهد بكسر التاء من

سراتها وهذا البيت رواه ابن الأعرابي في نوادره بترتيب آخر •

قوله : كوم الذرا • الكوم جمع كرماء • وهى الناقة العظيمة السنم

والذرا : جمع ذروة وهى أعلى السنم • وادقة من ودقت : اذا دنت

البغدادى : الخزانة جـ ٣ ص ٤٧٨ ، ٥٨٣ •

العيني : الفرائد ص ٢٦٣ •

ابن يعيش : شرح المفصل ج ٦ ص ٨٨ •

تكون الجونة منقولة عن المصطلى الى الجارتين ، واطافة المصطلى الى ضمير الجارتين يوجب أن تدون الجونة غير منقولة ، وهذا متناقض .

ولهذا قال سيوييه : انه ردى ولم يستحل عنده من أجل اضافة انشاء الى نفسه ، كما استحال عند غيره ولأجل هذا مثله بحسنة وجهها ولم يمثل يحسن وجهه ليمثل بتأنيث الصفة أن فيها ضميرا يعود الى الموصوف بها في تذكير ولا تأنيث ولا تثنية ولا جمع (٦٢) . ألا ترى أنك تقول : مررت بامرأة حسن أبوها فتذكر الصفة وهي قد جرت على مؤنث حين كانت لسببها ، وكذلك تقول : مررت بامرأتين حسن أبواهما فلا تثنى الصفة ، وان كانت قد جرت على مؤنث مثنى . فان كانت الصفة محضة للموصوف ولم تكن لسببه قلت مررت بامرأة حسنة ، وبرجل حسن ، وبامرأتين حسنتين ، وبرجلين حسنين . فأنت الصفة بتأنيث موصوفها وتثنيها بتثنيته . فاما مثل سيوييه بحسنة وجهها واستشهد بقول الشماخ : « جونتنا مصطلاهما » .

علم أنه لم يستقبح المسألة من أجل اضافة الشيء الى نفسه كما قال أبو القاسم ومن رأى رأيه ، وانما استقبحها من أجل اجتماع الشيء ونقيضه . .

وكان أبو العباس المبرد ومن وافقه يقولون في قول الشماخ : « جونتنا مصطلاهما » أن الضمير المثنى يرجع الى الأعلى لا الى الجارتين . لأن الأعلى انما جمع على جهة الاتساع والمجاز وانما هو

(٦٢) ابن يعيش : شرح المفصل ج ٣ ص ٥٥ .

الرضي : شرح الكافية ج ١ ص ٢٨٦ .

في الحقيقة الأعلين لأن الجارتين لا تكون لهما أعمال كثيرة وإنما هو بمنزلة قولهم : رجل عظيم المناكب ، وإنما له منكبان ، وبمنزلة قول الراجز بشنج مؤثر الأنساء (٦٣) .

• وإنما له نسيان .

قال ابن درستويه : والذي قاله أبو العباس أردأ مما أنكره علي سيوييه (٦٤) لأنه جعل ضمير اثنين عائداً على جماعة ، ولأنه أضاف

(٦٣) الشنج : المتقبض • والنساء : عرق من الورك الى الكعب ألفه

منقلبه عن واو أو ياء بوزن عصا • ولا يقال عرق النساء ، بل النساء • والرجز أنشده ابن قتيبة وبيده : حابي الضاموع خفق الأحشاء •

ابن قتيبة : الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ج ٣٢٢ •

(٦٤) قال ابن يعيش • فإن قلت : كيف يجوز أن يعود الضمير الى

الأعلى وهو جمع والمضمر مثنى والضمير انما يكون حسب ما يرجع اليه ؟

قيل : الأعلى هنا في موضع الأعلين وذلك أن الجمع في هذا النحر معناه

التثنية كقوله تعالى : فقد صغت قلوبكما والحقيقة قلبان لأنه لا يكون لكل

واحد الا قلب واحد • فجاز أن يعود اليه الضمير مثنى على الأصل • والصحيح

رأى سيوييه لأنه لظاهر ، وما ذكرناه تأويل على خلاف الأصل الظاهر •

وقال الرضى : وما ذهب اليه المبرد تكلف ، والظاهر مع سيوييه

اصلاح الخلل ج ٢١٦ ، شرح الكافية ج ٢ ص ٢٠٨ •

(٦٥) جعل الأشموني هاتين المسألتين ضعيفتين لما فيما من اجراء وصف

القاصر مجرى وصف المتعدى • وقد فرق الصبان بين حسن والحسن نظراً

الى القول بأنها موصولة ففيها قوة العمل • وقد رأى ابن عصفور أن المسألتين

لا تجوزان الا في ضرورة الشعر لأنهما يؤديان الى تكرار الضمير • الأشموني

ج ٣ ص ١٠ •

الجونتين الى مضاف الى ضمير الجارتين ، وانما الجونتان صفة
للجارتين .

مسألتان استقبحهما النحاة واستحسنهما ابن الحاجب

المسألان هما : الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب المفعول شيهما .
ووجه الاستقبح أن النصب في مفعول الصفة المشبهة اذا كان معرفة
انما جاز مع كونه فاعلا في المعنى لتبرز في صورة المفعول فلا تستقبح
الاضافة اليه اذا قصر التخفيف . وذلك لأن اضافة الصفة الى مرفوعها
قبيحة في الظاهر لأن الصفة الرافعة للظاهر هي المرفوع بها في المعنى
كما في قولك محمد ضارب غلامه عمرا فالضارب هو الغلام فكان كاضافة
الشيء الى نفسه التي هي مستقبحة في المحضة وهي أصل لغير المحضة
فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لأن الصفة الناصبة غير المنصوب بها
في المعنى ألا ترى أن الضارب غير عمرو في المثال فاذا أضفت اليه بعد
نصبه كانت كاضافة الشيء الى الأجنبي فنصب مفعول الصفة اذن
توطئة المجر فلما كان الحسن وجهه بالجر ممتعا - كان القياس
امتناع نصبه أيضا ، وكما لم يجوز حسن وجهه بالجر الا في
الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب أيضا الا في الشعر
اذ هو تمهيد للجر ، وايس مقصودا بذاته لكنهم جوزوهما على قبح في
السعة ليظهر النصب فيما كان فاعلا سواء أجازت الاضافة أم لا
فيتبين في المجرور أنه كان قبله منصوبا .

مسائل قبيحة قبحا لا ينتهى الى منعها في حال السعة

وتجوز في ضرورة الشعر

والمسائل هي :

أحسن وجه حسن وجه الحسن وجه حسن الوجه

برفع المعمول في جميعها (٦٦) ، والأوليان أقبح من الأخيرتين لعدم موافقة المعمول فيهما لأصله في التعريف ، ووجه قبح الأربع خلو الصفة من عائد الى الموصوف وحذف الجار مع المجرور قليل قبيح أي وجه منه والوجه منه •

وفي التصريح : وعلى قبحها فهي جائزة في الاستعمال لوجود الضمير تقديرا (٦٧) وفي الهمع (٦٨) ومنع أكثر البصريين حسن وجه لخلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف •

وقول ابن هشام الخضراوى في نحو هذا لا يجوز الرفع في قول أحد اذ لا ضمير في السبب ولا ما يسد مسده هذا القول ليس بصحيح، اذ جوازه محكى عن الكوفيين وبعض البصريين •••••

وأما حسن وجه بالجر فهي جائزة لكنها ليست حسنة لعدم مطابقة المعمول لأصله في التعريف أعنى وجهه • ومن ذلك قواهم :

حديث عهد بالنعمة ، وهو مثل حن الوجه الا أنهم حذفوا الألف

(٦٦) الرضى : شرح الكافية ج ٢ ص ٢٠٩ •

(٦٧) التصريح ج ٢ ص ٨٤ •

(٦٨) الهمع ج ٢ ص ٩٩ •

واللام تخفيفا ولأنه موضع أمن فيه اللبس لعلم السامع أنه لا يعنى
من الوجوه الا وجهه • ومن هذا قول الشاعر :

لاحق بطن بقرا سمين (٦٩)

مسألة أخرى

وهي الحسن الوجه بنصب الوجه •

قال سيبويه وهي عربية جيدة تنصبه مع الألف واللام كما كتبت

تنصبه مع التنوين اذا قلت حسن الوجه ، لأن الألف واللام بدل من
التنوين • قال الشاعر :

(٦٩) عجز بيت لحميد الأرقط •

اللاحق : الضامر • والأصل أن يلحق بطنه ظهره ضمرا • والقرا :

الظهر •

يصف فرسه فيقول : انه لذنو نشاط في جريه على الأرض المرتفعة •

وأن بطنه الضامر قد لحق بظهره السمين من شدة الضمور وأراد أن ضموره

ليس عن هزال وقد استشهد به سيبويه والنحاة على اضافة لاحق الى البطن

مع حذف الألف واللام فهو بمنزلة حسن وجه • ولاحق وان كان أصله اسم

فاعل الا أنه أجرى مجرى الصفة المشبهة فقدر بلاحق بطنه كما قدر حسن

وجه بحسن وجهه فالبطن فاعل في المعنى كما أن الوجه فاعل في المعنى •

سيبويه : ج ١ ص ١٩٧ ، المبردا - المقتضب ج ٤ ص ١٥٩ •

ابن يعيش : شرح المفصل ج ٦ ص ٨٥ •

فما قومي بثعلبة بن سعد ولا بفزارة الشعر الرقابا (٧٠)

هذا ما يسر الله - تعالى - لى بحثه فى هذا الموضوع الذى يمثلى
ركنا هاما من موضوعات النحو العربى ، سائلا الله نجاح القصد وبلوغ
الهدى انه سمىع مجيب •

(٧٠) أنشده سيبيويه بروايتين : الأولى الشعرى رقابا فىكون مثل
الحسن وجها والثانية الشعر الرقابا فىكون مثل الحسن الوجه • وقال عنها
سيبيويه وهى عربية جيدة • وبهذه الرواية روى فى أمالى ابن الشجرى
وسيرة ابن هشام والبيان للجاحظ وشرح التبريزى للحماسة •
وروى الروايتين ابن يعىش •

وهذا البيت أول كلمة للحارث بن ظالم بن يربوع يقولها حين هرب
من النعمان بن المنذر فلحق بقريش وكانت العرب تمدح خفة الشعر فكانه
يهجوهم بكثرة شعر القفا والوجه •

• سيبيويه : الكتاب ج ١ ص ٢٠١ •

• ابن جنى الخصائص ج ١ ص ٢٨٢ •

• ابن الشجرى : ج ٢ ص ١٤٣ •

• المبرد : المقتضب ج ٤ ص ١٦١ •